

حجم مطالبات السيارات المتضررة سابق لأوانه.. قياديين بقطاع التأمين

تطمينات ملموسة للقطاع المالي والمطلوب الاستقرار الأمني

كتب-محرر الشؤون الاقتصادية:



قال عدد من العاملين في قطاع التأمين بأنه من السابق لأوانه معرفة حجم مطالبات السيارات المتضررة من حوادث الشغب وتأثيرها على شركات التأمين، متوقعين تقاوتها من شركة لشركة لعدم شمول أحداث الشغب لبعض أنواع التأمين وتباين حجم الأضرار في السيارات المؤمنة من شركة لأخرى. وأبدوا ارتياحهم وتفاؤلهم من اللقاء الأخير الذي جمعهم مع محافظ مصرف البحرين المركزي وكذلك وزير المالية والذي تم خلالهم تطمينهم على الوضع المالي للبلد وتوفير الحكومة كافة التسهيلات الممكنة لهم، متمنين أن يشمل الاستقرار الوضع الأمني خلال الفترة القادمة مما سيسهم بلا شك في استقرار الوضع المالي للبلد.

وفيما يخص قطاع التأمين والمشاكل التي واجهته خلال هذه المرحلة قال الرئيس بأنه يعتقد بأن قطاع التأمين يسير حالياً بشكل إعتيادي وبدون مشاكل، وعن تأثير أحداث الشغب على الشركة خصوصاً ما تضرر عدد من السيارات قال بأن لدى الشركة تأمين على أعمال الشغب والمتضررين الذين تضرروا سيتم تعويضهم وكذلك سيتم تعويض من تأثروا وتم تسجيلهم في المرور بحادث من قبل مجهول. وبين الرئيس بأنه وكشركة تأمين يعملون في الوقت الراهن على العمل على تقديم خدماتهم لكل من تأثر للعمل على الحد من الخسائر التي قد حصلوا عليها مشيراً إلى أن ذلك يشمل حتى أصحاب المحلات الذين كان لديهم تأمين على محلاتهم.

وأعرب ومدير عام شركة سوليدري للتأمين أشرف بسيسو عن إعتقاده بعدم تأثر قطاع التأمين إلى الآن من الأحداث الأخيرة وأن الوقت مبرر الآن لمعرفة حجم تأثير أعمال التكريب والتخريب في السيارات على القطاع مشيراً إلى أن حجم المطالبات سوف يختلف من شركة لأخرى بحسب نوعية التأمين وحجم الخسائر وغيرها من العوامل المؤثرة. وقال بأن الاجتماع الأخير بين القياديين في قطاع المالي مع المحافظ والوزير أعطى انطباع جيد لتطمين القطاع المالي والمصرفي متمنياً أن ترجع الأمور إلى طبيعتها خلال الفترة القادمة.



أشرف بسيسو



إبراهيم الرئيس



يونس جمال

مبداً يتفاهله بتعدي البحرين للأزمة التي تمر بها خلال هذه المرحلة للأفضل. وقال الرئيس بأن القطاع البنكي حصل على تطمينات من المصرف المركزي للعمل على تذليل المشاكل التي قد تواجه هذا القطاع وكذلك تم التوجه نحو العمل على تيسير التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الراهنه لترسيخ الاستقرار المالي والمصرفي، مشيراً إلى أن اللقاء طمئن جانب رجال الأعمال والعاملين في القطاع المصرفي والمالي بالوضع المالي للبلد. مضيفاً بأن البلد يحتاج الآن للاستقرار للعمل على تحقيق معدلات النمو والدفع بعجلة التنمية نحو الاستقرار وذلك بالتعاون مع القطاع المالي لإزالة البلد من الأزمة.

فمن جهته قال الرئيس التنفيذي لشركة التكافل الدولية يونس جمال بأن اللقاء الذي جمعهم مع المحافظ وزير المالية كان به تطمينات ملموسة للقطاع المالي والمصرفي، كما أن المصرف المركزي أعطى تطمينات مباشرة للبنوك في حال حصول أي مشكلة بأن يعمل على معالجتها، مشيراً إلى أن هذه التطمينات هي ما تحتاجها المرحلة الراهنة لكي تعمل جميع الجهات على تجاوز الوضع.

وبين جمال بأنه تم إرسال رسالة بأن الوضع سليم وهناك توجه نحو استغلال الميزانية للعمل على تسريع مشاريع البنية التحتية مع الاستفادة من المبالغ التي ستقدمها مجلس التعاون بواقع مليار دولار سنوياً لمدة عشر سنوات. كما أوضح بأن تنزيل التصنيف درجتين لم يكن مبني على تقارير وطريقة صحيحة وهو أمر تم تبيانه خلال المؤتمر الصحفي وان هناك مراسلات للعمل على إعادة وتوضيح الصورة لوكالات التصنيف، مشيراً إلى أن الدور الذي تتطلبه منهم هو أن يكونوا سفراء للبلد بتوضيح حالة الاقتصاد الجيدة والتي لم يكن للاحتجاجات الأخيرة التأثير الكبير عليها كما تصورتها وكالات التصنيف مضيافاً بأن سحبوات الأموال التي تمت تم إعادتها كما تم تبيانه خلال اللقاء.

استقرار الأمني مهم لدفع عجلة التنمية أوضح الرئيس التنفيذي لشركة البحرينية الكويتية للتأمين إبراهيم الرئيس بأنه الاستقرار الأمني مهم للمرحلة

مراعاة للظروف الاستثنائية ولمدة 3 شهور

الامين يدعو إلى إعفاء أصحاب المحلات من الإجراءات



خالد الأمين

دعا رجل الأعمال وعضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين خالد علي الأمين أصحاب المجمعات والمستثمرين المؤجرين لمحات تجارية إلى إبداء المرونة مع التجار المستأجرين وإعفاءهم من دفع الإيجارات لمدة 3 شهور مراعاة للظروف وأوضاع هؤلاء التجار. مشدداً على القول: بأن هذه الخطوة في صالح الطرفين. وأضاف الأمين ليس من المصلحة والحكمة أن نخض الطرف عن الأوضاع الراهنة للتجار من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يشكلون نحو 60% من الناتج الاقتصادي البحريني، وذلك بالضغط عليهم لدفع الإيجارات ونحن نعلم بأن حركة البيع والشراء وأوضاع الأسواق عموماً تكاد تكون مشلولة بسبب الوضع الأمني، وإغلاق أبواب الكثير من المحلات التجارية.

وأضاف الأمين أن هناك جهود طبية ومبادرات مخصصة طرحت من أكثر من مستوى وفي مقدمتها ما أعلنه كل من وزير المالية ومحافظ مصرف البحرين المركزي في اجتماعها قبل أيام مؤكداً بأن أصحاب المجمعات والمحلات هم من ضمن القطاع الخاص الوطني المدرك لدوره وواجباته في هذه الظروف الاستثنائية، وتضمن الأمين تجاوب هؤلاء مع دعواته بإعفاء المستأجرين لمدة 3 شهور من دفع الإيجارات، وقال بأن هذه المبادرة ستكون لها آثارها الإيجابية على قطاع كبير من التجار.

البحرين شاركت في اليوم العربي للتقييس

شاركت مملكة البحرين ممثلة في وزارة الصناعة والتجارة المنظمة العربية للتقنية الصناعية والتعددين والمقاييس. وقد اختارت المنظمة العربية للتقنية الصناعية والتعددين للاحتفاء بهذه المناسبة في هذا العام شعار «سلامة وجودة المنتجات، حماية المستهلك ودعم الصادرات» مساهمة منها في نشر الوعي بأهمية الارتقاء بجودة المنتج العربي وتوفير منتجاتها لخدمة المستهلك، وزيادة قدرتها التنافسية في السوق المحلية والدولية.

شاركت مملكة البحرين ممثلة في وزارة الصناعة والتجارة المنظمة العربية للتقنية الصناعية والتعددين والمقاييس في إحياء اليوم العربي للتقييس الذي يصادف 25 مارس من كل عام. ويصادف هذا اليوم ذكرى تأسيس المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس الذي تم في 25 مارس 1968، والتي أخذت على عاتقها النهوض بالتقييس في الدول العربية حتى تم دمج أنشطتها في إطار المنظمة

ارتفاع قيمة صفقات الاندماجات والاستحواذ بنسبة 65%

بحسب تقرير لأرنست ويونغ لعام 2010

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك بقيمة 5.2 مليار دولار أمريكي، تلحقها البرازيل مع صفقات بقيمة حوالي 4.5 مليار دولار. واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى من حيث إجمالي عدد الصفقات المعلنة الصادرة من منطقة الشرق الأوسط في عام 2010، مع 14 صفقة، تلحقها المملكة المتحدة والهند وتركيا مع 12 صفقة لكل منها.

الشركات الأمريكية الأكثر استحواذاً على الأصول في المنطقة

احتلت الشركات الأمريكية الصدارة في عمليات الاستحواذ من حيث حجم الصفقات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام 2010، مع 11 صفقة شكلت نسبة 16% من إجمالي عدد الصفقات. كما تصدرت الشركات الأمريكية أيضاً قائمة الشركات من حيث قيمة صفقات الاستحواذ التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث عقدت صفقات استحواذ بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي. واجتذبت مصر أكبر قيمة للصفقات الواردة للمنطقة مسجلة 1.3 مليار دولار أمريكي، كما جاءت مصر في المرتبة الأولى بين الدول المستهدفة من حيث نشاط الصفقات الواردة مع 20 صفقة، أو 28% من مجموع عدد الصفقات المعلنة.

وكان قطاع المنتجات الصناعية المتنوعة هو الأكثر جاذبية من حيث عدد الصفقات الصادرة المعلنة عنها خلال العام الماضي 2010، حيث وصل عدد الصفقات في هذا القطاع إلى 15 صفقة، يليه قطاع البنوك وأسواق رأس المال في المرتبة الثانية مع 14 صفقة، ثم قطاع المنتجات الاستهلاكية في المرتبة الثالثة مع 13 صفقة. واستحوذ قطاع البنوك وأسواق رأس المال على الحصة الأكبر من الصفقات من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع ما يقرب من 38% من إجمالي قيمة الصفقات المعلنة التي تقدر بـ 9.4 مليار دولار أمريكي، يليه قطاع المنتجات الاستهلاكية بنسبة 16% وبقية وصلت إلى 3.9 مليار دولار أمريكي، بينما جاء قطاع المنتجات الصناعية المتنوعة في المرتبة الثالثة بنسبة 12% وبقية وصلت إلى 2.9 مليار دولار أمريكي. وختم غاندير بالقول: «من المتوقع أن يتأثر نشاط الصفقات مستقبلاً بما تشهده المنطقة من تطورات، أملاً بأن يعاود قطاع الاندماج والاستحواذ التعافي مع عودة الاستقرار إلى المنطقة. كما نتوقع أن تأتي قطاعات الخدمات المالية والتصنيع والصناعات التحويلية، والمنتجات الاستهلاكية، والاتصالات والقطاع العقاري في مقدمة القطاعات من ناحية قيمة الصفقات في عام 2011.»

اتصالات-زين، وذلك بغرض تتبع جميع الصفقات المعلن عنها announced deals وليس الصفقات المغلقة فقط closed deals.

الصفقات المحلية تصدرت القيمة

شكلت الصفقات المحلية 54% من مجمل عدد الصفقات المعلنة في عام 2010، متبوعة بالصفقات الصادرة التي استحوذت على 29% من إجمالي الصفقات، ثم الصفقات الواردة التي حصت النسبة الباقية والبالغة 17%. كما استحوذت الصفقات المحلية على القيمة الأكبر من إجمالي قيمة الصفقات المعلنة، وذلك بدعم من صفقة اتصالات-زين، لتحصن 47% من القيمة الإجمالية لصفقات عام 2010. وحلت الصفقات الصادرة في المرتبة الثانية بفارق ضئيل مسجلة 45% من القيمة الإجمالية للصفقات، بينما من نشاط صفقات الاندماج والنسبة المتبقية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2010 والتي بلغت 8%.

مصر والكويت تقودان نشاط الصفقات المحلية

تصدرت مصر أسواق المنطقة من حيث عدد صفقات الاندماج والاستحواذ المعلنة في عام 2010، حيث سجلت 47 صفقة، لتتبعها الأردن مع 31 صفقة والمملكة العربية السعودية مع 30 صفقة. أما من حيث قيمة الصفقات فقد استحوذت السعودية على نسبة 18% من قيمة إجمالي الصفقات في المنطقة، بواقع 4.7 مليار دولار أمريكي، تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 9% وبواقع 2.5 مليار دولار. وقد تصدرت الكويت أسواق المنطقة من حيث قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ المعلنة في عام 2010، ويعود ذلك لصفقة اتصالات - زين التي بلغت قيمتها حوالي 18 مليار دولار.

الإمارات العربية المتحدة تقود نشاط الصفقات الصادرة احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة مركز الصدارة من حيث عدد صفقات الاستحواذ، مسجلة 42 صفقة «أي 36%» من إجمالي عدد الصفقات الصادرة، تلحقها دولة قطر مع 14 صفقة «أي 12%»، ثم المملكة العربية السعودية مع 13 صفقة «أي 11%». كما احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة مركز الصدارة من حيث قيمة صفقات الاستحواذ، بعد أن سجلت صفقات استحواذ تقدر قيمتها بحوالي 10.8 مليار دولار أمريكي.

وجاءت المملكة المتحدة في المرتبة الأولى من حيث قيمة الصفقات التي عقدها مستثمرون من

كشفت تقرير إرنست ويونغ لنشاط صفقات الاندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أن القيمة الإجمالية لصفقات الاندماج والاستحواذ المعلنة في المنطقة ارتفعت بنسبة 65% في عام 2010، لتسجل 55.9 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 33.9 مليار دولار في عام 2009.

وشهد عام 2010 ارتفاعاً في إجمالي عدد الصفقات المعلنة التي بلغت 402 صفقة مقارنة مع عام 2009 الذي سجل 353 صفقة، بنسبة نمو وصلت على 14%. حيث سجل الربع الأخير من العام الماضي نمواً كبيراً في عدد الصفقات المعلنة مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2009، بلغ أكثر من الضعفين، إذ ارتفع عدد الصفقات من 70 صفقة في الربع الأخير من عام 2009 ليصل إلى 152 صفقة في الربع الأخير من عام 2010، بزيادة قدرها 117%. كما ارتفعت قيمة تلك الصفقات المسجلة في الربع الرابع من عام 2010 بنحو ثلاث مرات لتصل إلى 15.6 مليار دولار، مقارنة بقيمتها في الفترة نفسها من العام السابق التي بلغت 5 مليارات دولار، وبزيادة نسبتها 212%.

وفي سياق تحليله على هذه النتائج، قال فل غاندير، رئيس خدمات استشارات الصفقات في إرنست ويونغ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: «ساهم الربع الأخير بالحصة الأكبر في صفقات الاندماج والاستحواذ التي شهدها عام 2010، مسجلاً صفقات وصلت إلى مستويات عام 2008، إذ سجل ذلك الربع خمسة من أكبر عشر صفقات، إلى جانب العدد الأكبر من الصفقات في عام 2010. كما شهد الربع الرابع ثاني أعلى قيمة صفقات في عام 2010 وصلت إلى 15.6 مليار دولار، بعد نتائج الربع الثالث من نفس العام الذي شهد صفقات بقيمة 21.7 مليار دولار.»

أكبر الصفقات في عام 2010

وبحسب التقرير، ساهمت صفقة اتصالات- زين الأعلى من حيث القيمة في عام 2010، حيث بلغت قيمتها نحو 12 مليار دولار، يليها استحواذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على حصة في الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» بقيمة 3.6 مليار دولار، ثم صفقة استحواذ شركة قطر القابضة على حصة في مصرف بانكو سانتاندر بنحو 2.7 مليار دولار.

على الرغم من علم إرنست ويونغ التام بأخر التطورات التي تتناقلها وسائل الإعلام حول خطط شركة «اتصالات» لوقف مفاوضاتها مع شركة زين الكويتية، فقد تضمن هذا الخبر الصحفي والتقرير السنوي لعام 2010 صفقة